

حَاليف عَبدالرحن بن أبر بَصِ رالسَ يوطي المنت وَفِي سَنة ١١٥هم

تحقيق:

د. خالد عَبدالكريْم جُمعَة عَبدالقَادرُ مُدعَبدالقَادر عَبدالقَادر مكتبة القادر عَبدالقادر مكتبة القادر مكتبة الفروبة النفروالتوزيغ

اللَّمَعَة في تحقيق الر*كع*َة الإدراك الحُجُعَة حميع أنجقوق مجفوظت الطبعة الاوك ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

الناسد مكتبة دارالعدوبة للنغروالتوزيع النقرة - ثباع بعثمان - مجع له العرب عمد / الدورالأول ص.ب ٣٦٢٣ الرمزالبريدعب 13123 الصفاة - لكويت



اللَّمَعَة في تحقيق الركعَة لإدراكِ الجُمُعَة

حَالِيهُ تَ مَالِيهُ تَ جَلال النَّين عَبِدالرَّمْن بن أَبِي يَكِ وَللسَّيعِ طِي جَلال النَّي عَبِدالرَّمْن بن أَبِي يَكُمُ اللَّهُ عَبِداللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

تحقيق:

و.خالد عَبدالكَ رئيم جُمعَة عَبدالقَ أوراً مُدَعَبدالقَ أول

انناشب مكتبة دارالغروبة النشروالتوزيخ



#### المقدمة

هذه هي الرسالة الثالثة من سلسلة \_ رسائل السيوطي \_ وهي بعنوان «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة».

وموضوعها كما يظهر من العنوان حكم من يأتي إلى صلاة الجمعة متأخراً، وبعد أن ينهي الإمام ركوع الركعة الأولى وسجودها فإن أدرك الركوع من الثانية مع الإمام، كتبت له صلاة الجمعة، فلا يؤدي سوى الركعة التي فاتته.

وقد ناقش المصنف هذه المسألة نقاشاً علميًا، معتمداً في نقاشه على الأدلة النقلية من أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أقوال العلماء فيها.

### نسبتها:

نسبها المصنف لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١، ونسبها له حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١٥٦٥/١، والبغدادي في «هدية العارفين» ٢/١١.

#### تسميتها:

وردت في «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١ باسم «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في «كشف الظنون»، و «هدية العارفين».

بينما وردت في مخطوطة تونس باسم «اللمعة في تحرير الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في مخطوطة «الحاوي» الظاهرية، وفي الحاوي المطبوع أيضاً.

وربما جاء التحريف في كلمة «تحقيق» من النشاخ، حيث حرَّفوها إلى كلمة «تحرير».

#### نسخها:

يوجد منها نسخة في بولين تحت رقم «٣٣/٣٩٣٠» ، كما توجد منها نسخة في تونس ضمن مجموع يحمل الرقم «١١٣٢٩» ، وهي من ضمن رسائل «الحاوي للفتاوي».

النسخ المعتمدة في التحقيق:

١ ـ نسخة دار الكتب الوطنية في تونس. وتقع رسالتنا في الورقة
 ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ظ.

٢ ـ نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، مخطوطة الحاوي للفتاوي.
 وتقع رسالتنا فيها في الورقة ٤١و ـ ٣٤ظ.

٣ ـ نسخة الحاوي للفتاوي ـ المطبوع.

وقد وصفنا هذه النسخ في الرسالة الأولى من هذه السلسلة.

#### عملنا:

اتخذنا نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق مخطوطة «الحاوي للفتاوي» أصلًا. ثم قمنا بمقارنة الأصل بالنسختين الأخريين، وأثبتنا الخلاف في الحواشي، وضبطنا النّص ضبطاً كاملاً، وبخاصة الأحاديث، ثم خرجنا الأحاديث من مصادرها التي ذكرها المصنف. أما المصادر التي لم نتمكن من الحصول عليها فقد خرجنا الأحاديث التي نقلها المصنف منها من الكتب الموجودة لدينا، ثم ختمنا الرسالة بفهارس عامة.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

المحققان

اللمه فيخريرالوكعه لادراك لجعه

لبم إله الرحن الرحيم مسسلة في فول المنهاج فصلاه الجعدة من إد وك وكوع النائية اددك الجمعه نيعال مبدسلام الامام وسنى كميه الشا وحالمحفف وكعذ للنانشيخ تنى الدبرااسبكي بنولدان شرط ادراك الجدة بركوع النانبة ان يستمرالامام الااسلام وومع لبعشهم إنه قال بجوزيفارية الامام اذاا درك دكوع النانية متول للسلم الاسام الوالسيحيدالثابي وافتئ بذلك جاعة مزالشانعية معلى مرييندا للقالد للاما والشافع المنحاله تعالى عنه ومنا الجواب المحدس وسلام على بهاده الدير أصطبي هسازه المسائد من معنى لان المسايل التي يجب لا تؤنث بنها فان المقهورم كالم كتيوين اشتراط الاستراد اليانسلام ومن كلام اخريب خلافه وصاانا اببن ذلك موضحا مغملا فافول المفهوم بكلام المشايخ الثلاثة الوانع والنووى وأبزيارنعة اشتراط الاستمرادا لحائسلام حبيت عبووا فتحدة سواضعا لوانعي شوصبه والنووى يحضوح المهذب والمنهاج وابرالوقعه فئ بتواسي مليدسلام الاسام ركعة اصاف بعدسلام الاسام فاذا سالاسام قام واق بوكعة وككورذ لل منهم فئ مواضع عديدة وحذا وان كان يحتفلا عد كوبعوث صوبالسلة لاللتقبيا ككن يونعه عدم ذكرالشف الاخ وموما لوالف نبل السيلام ماحكمه فانه لوكان يحكره الادرالن لبنه واعليه لبعون والعاق لحسري سلام الاسام ويخوه ليسر للتقيبيا وكذا فالسابر الوقعة في سلة المرّحوم اذا داعي تزيب ننسدعالما بطلت مملاته تمان إدرك الامام في كوع النادية وجب عليهان بحرصعه وتدرك الجعة بعل الوكعة فاذاسل لاسام اصاف الها اخرى والس فتسسلة المسبوق المراد بادرال الركعة الدبورالماس ويركع مالامام والامام والع فيجتمان في وينابع الاسام المان بنم قال الوانع المراد بادراك

 <sup>●</sup> صورة الصفحة الأولى من رسالة واللُّمعة في تحقيق الرُّكعة لإدراك الجمعة، نسخة الظاهرية، بدمشق.

#### النساء

-- يه دوالنسداوي ضاله العقد مراع , عدر شرع الناسواد زا الحرف ميضل بخرة للاهاما عاء وسيرع ليداله الخالجة الحنوءة وزالا \* مناوالمرزاليدوي بنوادار الماجد والماسان الانارالوالهدال وونع لبعيم المشال يحوز مقارق الاثام القالدوط وكرع الناجة وبالمدية لمريم والشبوة الناه -" بزالاماعة زالها بعبة بحلى يحدرا لنارللا تليالها بعيى --- العرك رسال علىعبانه الزيزا فكخييي رحتراله قدرعنا المسسالة مرمع بطلاعا لمساء الهني ببالنوموا بهما ما البهرم زوالع كياب وسنتزاكم استراران السلاء مرفاله المرزخلاب ابرزالأداعن المدورم وكالع المشارخ الشاشا لوامعي وابزاليعداش السمراوا فالمثلا ميك مرابع عزه مواغج للرايحي فيمر مراه والترى فيهج الزمباوالهملاء وابراكم بعدع اللاوان بتولهم بيقوشلاع بمامل وتحد الطاه بعرسدلاع الكان الما التلام الما والماع لعدو شاروا المرسيد بتواعة عودي والكان المعملان ويعمر طروا بشاله لاللسر للاقور ودري وللشوا كاغروسوالدي هذه فدال شلايا مأحكة ما و لوقارة له و المؤولا لنبهوا عليه له ووال فيولهم بسعو ستاله / المام وغوى لسترك مسل فالبرال وحدة ما الما لوهوم اذارا هوي نب مدرعالا الحلامالا المرازاور الاتراء ودوع المرهدة الهرمادونودا الجمعة بباتك الرئزف ماءاسلم كاست لمضلب البعالغري سبع تعثالة السبوى السؤاه بسائه للالاقت التحرم الماسوع ومازح ومتماسك ولاقح مصمعا فاسليهم متدو مشاوح بمأت الرادقين الزاء الدراء الركوع ويرددهم وشابعة بماجعورين - ا داردل کار و عسارالاسمارالورليان مسالة الواوقسة النيحة كيماً المامشوي وجورها مبرأ لهذَّاع دلريغ حبد (احدمن اغشاء لا ﴿ كُنَّ عكروامشاك المعارف مدوربها بعوالوك والوك والوالى بغرت التعالم وزاراتها فيمسالة المستوؤه 🖰 الراحجي والنووي في دشاك بها سيِّدُلان والزالربيعة به مشاك أراء وللرسالة الترجيام بلعوالم الوكف تهاولين ومرهرع بألسالة وانزاء · · · عرر را دور : الع - · الاستشبى والفاللوميمية مريها قلى النهاج اناالك المامة مكاتله اسالومرج منها مبالل المثلان وعماره إدستوه والرمعري ملاد راشدوا لله موله بساعة ويطوشلل الاشلع وفاحذ عبارتدونول هاالالوراعيلية ويعدوا شمرعة الوان تالم عنوال بسروا لنظور كاطرطهورند الماية أ وهدوالاسرفيلم الدسم المعروالهند بالاولياب عادنة وعوي الديم لع مداور المارول مع المدلم واستراوعلى شاع الن مركام وال تكفيد ... المسود الم مدوكال وباورة مودل كالمشيم إعدره الالزيم الملا أنجدة الأسمل سكواسات ١٠٠٠٠٠ مرم عوري مرورة لاد سالحويث جرجب الافتصار عليد درايك مفطول

 ● صورة الصفحة الأولى من رسالة واللّمعة في تحقيق الرّكعة الإدراك الجمعة، نسخة دار الكتب الوطنية يتونس

# بيم التدالرحمٰن الرحيم اللُّمَّتُ في تحتيق الرَّعَتْ الإدراكِ الجُمِّعَةِ

### مسألة:

في قول «المنهاج» في صلاة الجمعة: «من أدركَ ركوعَ الثانيةِ أدركَ المجمعة فيُصَلِّي بعدَ سلامِ الإمامِ»، ومشى عليه الشَّارحُ المحقِّقُ، وكذلكَ الشيخُ تقيُّ الدِّين السَّبكي بقوله: «إنَّ شرط إدراكِ الجمعةِ بركوعِ الثانية أنْ يستمرَّ الإمامُ إلى السلام، ووقع لبعضهم أنه قال: «يجوز مفارقة الإمام إذا أدركَ ركوعَ الثانية قبل أن يسلِّم الإمامُ إثر السجود الثاني، وأفتى بذلك جماعة من الشافعية. فعلام يعتمد المقلد للإمام الشَّافعي رضي الله عنه وعنا؟

### الجسواب:

الحمد لله وسلامً على عباده الذين أصطفى. هذه المسألة من معضلاتِ المسائلِ التي يجبُ التوقُف فيها؛ فإنَّ المفهومَ من كلام كثيرين اشتراطُ الاستمرار إلى السَّلام، ومن كلام آخرين خلافه. وها أنا أبيَّن ذلك واضحاً مفصًلاً فأقول:

المفهوم من كلام المشايخ الثلاثة: الرافعي، والنووي، وابن الرفعة اشتراط الاستمرار إلى السلام حيث عبروا في عدة مواضع. الرافعي في شرحيه، والنووي في «شرح المهذب»(١) و «المنهاج»، وابن الرفعة في

<sup>(</sup>١) في نسخة تونس المذهب، وهو تحريف واضح.

والكفاية " بقولهم: صلّى بعد سلام الإمام ركعة: أضاف بعد سلام الإمام ، فإذا سلّم الإمام قام وأتى بركعة. وتكرر ذلك منهم في مواضع عديدة. وهذا وإن كان محتملًا لذكر بعد صور المسألة لا للتقييد، لكن يدفعه عدم ذكر الشّق الأخر وهو ما لو فارق قبل السلام، ما حكمه ؟ فإنه لو كان حكمه الإدراك لنبهوا عليه ؛ ليعرفوا أن قولهم «بعد سلام الإمام ونحوه» ليس للتقييد.

وكذا قالَ آبن الرفعة في مسألةِ المزحوم: وإذا راعى ترتيب نفسهِ عالماً، بَطُلَتْ صلاتُه. ثمّ إنْ أدرك الإمامَ في ركوع الثانية، وجبّ عليه أن يُحرِمَ معه وتُدركُ الجمعة بهذه الركعة. فإذا سلم الإمام، أضاف إليها أخرى».

وقالَ في مسألة المسبوق: «المرادُ بإدراك الركعةِ أن يُحرِمَ المأمومُ ويركعَ مع الإمام، والإمامُ راكع، فيجتمعان في جزءٍ منهُ، ويتابعُ الإمامَ إلى أن يُتمَّه.

قال الرافعي: «المراد بإدراك الركوع أنْ يدركه فيه أو يتابعه فيما بعده من الأركان، فهذه العبارات كلُّها ظاهرة في اعتبار الاستمرار إلى السَّلام.

وأمّا مسألة المفارقة التي ذكرَها الأسنويُ، وجوِّرها قبل السَّلام، فلم يُصرِّح بها أحدٌ من المشايخ الثلاثة، وإنَّما ذكرُوا مسألة المفارقة، مريدين بها بعد الركعة الأولى، بقرينة أنَّهما لم يذكراها في مسألة المسبوق، وإنَّما ذكرها الرَّافعي والنَّووي في مسألة الاستخلاف، وآبنُ الرَّفعة في مسألة الزحمة. وكل من المسألتين خاصٌ بإدراك الركعة الأولى.

 <sup>(</sup>٢) والكفاية على من تسخة الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٣) في نسخة ترنس وفي الحاوي المطبوع دوقال، مكان وقال،

هذا وقد صرّح بالمسألة واشتراط الاستمرار إلى السّلام الشيخُ تقيُّ الدينِ السُّبكي، والكمالُ الدميري، في شرحيهما على «المنهاج ». وعبارة السبكي والدميري: «هذا إذا أكمَلها مع الإمام، أمّا لو خرجُ منها قبل السّلام، فلا. ويرشد إليه قوله: فيصلي بعد سلام الإمام ركعةً ». هذه عبارته.

وقول الشيخ جلال المحلي في شرجه: «واستمرَّ معه إلى أن سلَّم» يحتمل التقييد والتَّصوير لأجل صورةِ الكتابِ.

والأوَّل أُوجُه، وإلَّا لبيَّن حكمَ القسمِ الآخر والحقّهُ بالأوّلِ، كما جرت (العقدُ العَلمُ الشَّرَّاحِ قبلَه، وإلَّا لكانَ زيادةَ إبهام ، واستمراراً على ما في المتن من الإبهام.

وإنْ نظرتَ إلى الاستدلال وجدته يؤيد الاشتراط، وذلكَ لأنَّ الأصلَ في الجُمُعَةِ ألاً يُصلى شيءً في منها إلا مع الإمام ، خرَّج صورة من أدركَ ركعة بالحديث، فوجب الاقتصار عليه بشرط حصول مسمَّى الركعة . والتشهَّدُ والسلامُ داخِلانِ في مسمَّىٰ الركعة ، وذلك من وجوه:

أحدها: أن النصوص والإجماع على أن الجمعة أن والصبح والعيد ونحوها ركعتان، والظهر والعصر والعشاء أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات أ. والقول بأنَّ آخر الركعاتِ الفراغُ من السَّجدةِ الثانيةِ، وأن التشهَّد والسلام قدر زائد عليها، يلزم عليه أحد أمرين: إمَّا إخراجُ ذلك عن مُسمَّىٰ الصلاةِ، وهو شيء لم يقلهُ أحدٌ في التشهد، وإنْ قالَ به بعض العلماءِ في

<sup>(</sup>٤) كلمة وجرت؛ ساقطة من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٥) في نسخة تونس: ايُصْلِّي شيئاًء.

<sup>(</sup>٦) قوله: وعلى أن الجمعة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٧) كلمة وركعات، ساقطة من الحاوي المطبوع، ومن الأصل، والزيادة من نسخة تونس.

السَّلام، وإمَّا دعوىٰ أنَّ الصلاةَ ركعتانِ وشيءٌ أو أربعٌ وشيءٌ أوْ ثلاثُ وشيءٌ، وهو أمرٌ ينبُو عنهُ السَّمعُ، ويأباهُ حملةُ الشَّرع.

الثاني: أنَّ الحديث واتفاق المذهب مصرح بأنَّ الوتر ركعة، وهي مشتملة على تشهَّد وسلام، فدعوى أنَّهما خارجان عن مسمَّى الركعة حلاف الأصل والظاهر؛ إذ الأصل والظاهر أنَّ الاسمَ إذا أُطلِقَ على شيءٍ يكونُ منصبًا على جميع أجزائه، ولا يخرج بعضها عن إطلاقِ الاسم عليه إلا بدليل ينصُّ عليه.

الثالث: أن أكثر ما يُقالُ في إخراجِهما عن مسمًى الركعة القياسُ على الركعة الأولىٰ يعقبها الركعة الأولىٰ، وهو بعيد، لأنَّ السجدة الثانية في الركعة الأولىٰ يعقبها الشَّروعُ في ركعة أخرىٰ، فوجب كونها آخر الركعة. والتشهُّدُ الأوَّلُ يعقبُهُ ركعة أو ركعتانِ، فصح جعلهُ فاصلاً بين ما سبق وما سيأتي. وأمَّا الركعة الأخيرة فلا يعقبها شروع في ركعة أخرىٰ، فوجب أن يكونَ تشهُّدُها جزءا منها وداخلاً في مسماها الله على يصلح أن يكون فاصلاً، إذ لا شيء يفصله منها.

الرابع: ومما يؤيد ذلك أنه لا بدع أنْ يزيد بعضُ الرَّكَعَاتِ على بعض بأركان وسنن، فكما أنَّ الأولى زادتُ من الأركانِ بالنيَّة والتكبيرة، ومن السنن بدُعاءِ الاستفتاح وبالتعوُّذِ، على رأي مشى عليهِ صاحبُ «التنبيه» رضي الله تعالى عنه، فكذلك زادت الثانية بالتشهيد والسلام، وبالقنوت في بعض الصلوات.

الخامس: ومما يؤيدُ ذلك اختلافُ الأصحاب في جلسة الاستراحة،

<sup>(</sup>٨) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع وداخلاء.

<sup>(</sup>٩) في الحاوي المطبوع ومسمّاه.

هل هي من الركعة الأولى أو من الثانية، أو فاصلة بين الركعتين؟ على أوجه حكاها ابن الرَّفعة في «الكفاية». وبنوا على ذلك ما لو خرج الوقت فيها.

فإن قلنا: إنها من الأولى فالصلاة قضاء؛ لأنه لم يدرك ركعة من الوقت، أو من الثانية، أو فاصلة فأداءً. فانظر كيف لم يجزِمُوا بأنّ آخر الأولى السجدةُ الثانية، والتشهد الأخير نظير جلسة الاستراحة، بل يجب القطعُ بأنّه من الركعةِ التي قبلَه، ولا يحسنُ فيه خلاف جلسةِ الاستراحة (١٠٠٠)؛ لأنّ جلسةَ الاستراحة تعقبُها ركعة، فيصح أن يجعلَ جزءاً منها، أو فاصلاً بينها وبين ما قبلها، ولا ركعة بعد التشهّدِ الأخير، فلا يصحَّ جعلهُ من غير [الركعة](١٠٠) التي هو فيها؛ إذ لا شيءَ بعدَه تُجعَلُ منهُ، أو فاصلاً بينه وبين ما قبله. وبهذا يحصل الفرق بينه وبين التشهّدِ الأول.

السادس: عُلِمَ مما قررناهُ أَنَّ قوله ﷺ: ﴿مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الصَّبِحِ قَبِلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَمسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ ﴿ (١٠) أَي أَدَاءً ، لاَ يكتفي فيه بالفراغ من السَّجدةِ الثانيةِ ، بل لاَ بدَّ من الفراغ من الجلوس (١٠) بعدَها. إن جلسها على الأوَّل وهو مرجوحٌ. فكذا حديث: ﴿مَنْ أَدْرَكَ رَكَعَةً مَنَ الجمعةِ ﴾ لا يكتفىٰ فيه بالفراغ من السجدةِ الثانية ، بل لا بدَّ من الفراغ من الجلوس بعدَها ، لما قطعنا به من كونه من جملةِ الرَّكَةِ .

<sup>(</sup>١٠) قوله: دبل يجب ... الاستراحة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>١١) ساقطة من نسخة الأصل، والزيادة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>١٢) الحديث في المستدرك للحاكم: كتاب الصلاة ٢٧٤/١ ، وقد جاء بلفظ: ٥من صلَّى وكمةً من الصبح، ثم طلعت الشمس فليُصِلُ الصبح،، وحديث آخر بلفظ: ورَمَنْ أدرك الرُّكمة فقدُّ أدرُكَ الصُّلاة،، وحديث ثالث بلفظ: ومن صلَّى وكمةً منْ صَلَاةِ الصُّبح فليُتمُّ صَلاَتهُ».

وفي المعجم الأوسط، للطبراني ١/ ٣٣٠: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وهو في صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة باباب من أدرك من الصلاة ركعة ١/٧٧، باللفظ نفسه، وفي صحيح مسلم: كتاب المساجد، ومواضع الصلاة ٢٣/١، بلفظه، وحديث ثانٍ بلفظه مع زيادة ومع الإمام.

<sup>(</sup>١٣) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع: «الجلسة».

السابع: قوله ﷺ: وَمَنْ أَدْرَكَ مِن الجُمْعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إليها أَخْرَى السَّاعِ فَي مَسَّى الركعة. وذلك لأنَ أَخْرَى السَّاعِ فَي مَسَّى الركعة. وذلك لأنَ قوله وأخرى صفة لموصوف مقدَّر أي ركعة أخرى، والركعة التي تُصلَى مشتملة على تشهيه وسلام، وقد سمَّاها ركعة فوجب دخولهما في مسمَّى الرُّكعةِ. فإن قيل: يقدَّر في الحديثِ فليُصَلِّ إليها ركعة، ويضمُّ إليها التشهد والسلام، قلنا: هذا تقدير ما لا دليلَ عليه ولا حاجة إليه. والتقديرُ لا يُصار إليه إلاً عند المحاجة، ولا حاجة.

الثامن: لفظ الحديث والأصحاب في صلاة الخوف (١٠٠٠): وأنَّ الفرقة الثانية يُصلونَ مع الإمام ركعةً»، دليلُ أنَّ التشهَّدَ والسلامَ داخلانِ في مسمَّى الركعتين (١٠٠٠)، فإنها تتشهَّدُ معه وتسلم. وكذا قولهم: وفإنْ صَلَّى مغرباً فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعةً وإنَّ الأولى تتشهَّدُ مَعه، والثانِيَةُ كذلك وتسلَّمُ معه.

والتاسع: قول الفقهاءِ في صلاة النفل: «فإنْ أحرمَ بأكثر منْ ركعةٍ فَلَهُ التشهُّدُ في ركعتين. وفي كلِّ ركعةٍ» صريحٌ في أنَّ التشهُّد داخلٌ في مُسمَّى

<sup>(</sup>١٤) الحديث بلفظه في المصنف لابن أبي شيبة ١٢٩/٢، وفيه أيضاً ١٢٨/٢ الحديث بلفظه وبزيادة: وومن لم يدرك الركوع فليصل أربعاًه.

<sup>(10)</sup> حديث صلاة الخوف في صحيح البخاري بحاشية السندي: الصلاة ـ باب صلاة الخوف ١٩٦٨ : عن ابن عباس: «قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكير وكبروا معه، وركع، وركع ناس منهم، ثم سجد وسجدوا معه، ثم قام للثانية نقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم، وأتت الطائقة الأخرى فركعوا وسجدوا معه، والنّاسُ كلُّهم في صلاة، ولكن يحرسُ بعضُهم بعضاًه.

وفيه حديث آخر: عن عبدالله بن عمر عن الزهري قال: هل صلّى النبي ﷺ به يه يه عني صلاة الخوف، قال: أخرني سالم أنَّ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: هغزوتُ مع رسول الله يه قبل نجد فوازينا العدو، فصاففنا لهم، فقام رسول الله عليه يصلّي لنا فقامت طائفة معه تُصلّي وأقبلت طائفة على العدو وركع رسول الله يه به بن معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصلُّ، فجاءوا فركم رسول الله يه بهم ركمة وسجد سجدتين ثم سلّم، فقام كلُّ واحدٍ منهم فركم لنفسه ركمة وسجد سجدتين.

<sup>(</sup>١٧) في نسخة تونس والحاوي المطبوع الركعة.



الرُّكْعَةِ، حيثُ جَعَلُوا الرَّكعة ظرفاً للتشهُّدِ، فيكون منها، ولو كانَ زائداً عليها لم يصحّ الظرفُ؛ لأنَّه يكونُ بعدها لاَ فيها. فقولهم: «تشهد في كلَّ ركعة» كقولهم: «تجب الفاتحة في كل ركعة»، وكقولهم في صلاة الكسوف: «في كل ركعة (١٠٠ ركوعان (١٠٠)»، فإنَّ ذلكَ داخلُ في مسمَّى الركعة قطعاً.

العاشر: قوله على في صلاة التسبيح: «إنها أربع ركعاتٍ في كل ركعة خمس " وسبعون تسبيحة ». ثم فصّلها «خمس عشرة في القيام وعشرة " في الرّكوع » إلى أن قال: «وعشر في الركعة التي في " جلسة الاستراحة » إلى أن قال: «وعشر في التشهد صريح في أنَّ جلسة الاستراحة والتشهّد بعض من الرّكعة ، وداخلان في مُسمّى الركعة ، وإلاّ لم يصح أنَّ في كلِّ ركعة خمسة وسبعين ؛ لأنّه لو كانا خارجين عن مسمّى الركعة ، كانَ في كلِّ ركعة خمسة وسبعين ؛ لأنّه لو كانا خارجين عن مسمّى الركعة ، كانَ في كلِّ ركعة خمسة وسبعين ؛ والباقى مزيد على الركعة .

ولفظ الحديث: «يُصلِّي أربع ركعاتٍ يقرأ في كلِّ ركعةٍ بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ، فإذَا انقضتِ القِراءَةُ فَقُلْ: الله أكبرُ والحمدُ لله وسبحانَ الله وَلاَ إله إلا الله خمسَ عشرة مرَّةً قبلَ أنْ تركع، ثم اركعْ فَقُلْها عَشْراً، ثم ارفعْ رَأسَكَ فَقُلْها عَشْراً قبل أن تقوم (٢٠٠)، ثم اسجُدْ فَقُلْها، عشْراً ثم ارفع رأسَكَ فَقُلْها

<sup>(</sup>١٨) قرله وكقولهم . . . ركعة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>١٩) في جامع الأصول ١٥٦/٦: وعن ابن عباس: وأنَّ النيِّ يَجْلِق صلَّى أربع وكعاتٍ في وكعتين وأربع سجدات. وانظر البخاري ٢٨٥/١ ـ ٢٣٩ ، وصحيح مسلم: كتاب الكسوف ـ باب من قال إنه وكم ثمان وكعات في أربع سجدات ١٣٤/١ ، والموطأ: كتاب صلاة الكسوف: ١٨٦/١ ، وسنن الترمذي: أيواب الصلاة ـ باب ما جاء في صلاة الكسوف الحديث وقم: (٥٦١ ، ٥٦١) ج٢/٣٠٠ ـ ٣١٢ .

<sup>(</sup>٢٠) في الأصل، وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس خمسة، وهو تجريف.

<sup>(</sup>٢١) في الأصل وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس عشرة وهذا صواب، لأن العدد إذا قصد مسمّاه دون تعييزه. جاز تأثيثه وتذكيره وشاهده قوله ﷺ: إمن صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال كان كصوم الدهر». انظر الحديث في الجامع الصغير ٣٠٩/٥.

<sup>(</sup>٢٢) ساقط من الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٢٢) قوله: وقبل أن تقوم، ساقط من نسخة تونس، ومن الحاري المطبوع.

عَشْراً، ثم اسجُد فقُلُها عشْراً، ثمَّ اجلِسْ للاسْتِرَاحةِ فَقُلْهَا عَشْراً قبلَ أَنْ تَقُومَ، فذلِكَ خمسة وسبعونَ في كلِّ ركعةٍ، وهي ثلاثمائة في أربع رَكَعاتٍ (٢٠٠). أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة، والحاكم وابن خزيمة في صحيحيهما.

فإنْ قيلَ: الأرجحُ أنَّ جلسةَ الاستراحةِ فاصلةً لاَ منَ الأولىٰ وَلاَ منَ الثَّانيةِ، قلتُ: الجوابُ عن ذلك أنَّ هذه الجلسةَ في صلاةِ التَّسبيحِ ليستُ كجلسةِ الاستراحةِ، بل جلسةٌ مزيدةً في هذه الصَّلاةِ، كالركوعِ في صَلاةِ

ذُكر ذلك شيخ الإسلام ابن حجر في «أماليه». ولهذا طوَّلتُ، فذلَّ على أنَّها هنا(١٠٠٠ من الركعةِ الأولىٰ، فكذلك التشهَّدُ الأخيرُ من الركعةِ الرابعةِ، وَلاَ تتم خمسةٌ وسبعونَ إلاَّ بما يُقالُ فيه.

فإنْ قيلَ: فما الذي أوجب لك(٢١) التوقّف مع ما ذكرت من وجوه الاستدلال ، قلت: مسألة رأيتها في «تهذيب البغوي» فإنّه بعد أن قرَّر في مسائل الاستخلاف أنَّ الخليفة المقتدي في الثانية يُتمَّ ظُهراً لا جُمْعَةً؛ لأنّه لم يُدركُ مع الإمام ركعةً. قال ما نصّه: «ولو أدركَ المسبوقُ في الركوع من الركعة الثانية فركع وسجد مع الإمام فلمًا قعد للتشهّد أحدث الإمام وتقدّم المسبوق، له أن يُتمَّ الجمعة ؛ لأنّه صلّى مع الإمام ركعة». هذا نصّه بحروفه.

<sup>(</sup>٢٤) الحديث في سنن أبي داود: كتاب الصلاة - باب صلاة التسبيح الحديث رقم ١٢٩٧ ج٢/ ٤٠ ، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢٠٥/٢ - ٢٠١ ، وابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢٠٥/٢ ، وابن ماجة: كتاب صلاة التطوع ٢١٨/١ ، وابن خزيمة: باب صلاة التسبيح باب رقم (٢١٨) الحديث رقم (٢١٦١) ٢٣٣/٢ - ٢٢٤ .

<sup>(</sup>٢٥) كلمة هنا، ساقطة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع. (٢٦) في الحاوي المطبوع وذلك.

فإن صحَّتْ هذه المسألةُ اتَّجهُ ما قيلَ في المفارقةِ، إلاّ أني لم أر مَنْ ذكرَ هذه المسألةُ التي ذكرَها البغوي، ولم أر أحداً صرح بموافقته فيها، ولا بمخالفته. وقد ذكر هو ما يشعرُ بأنَّه قالَها تخريجاً من عنده، وَلَمْ ينقُلُها نقلَ المذهب، ولم يتعرضُ لَها أحدُ من المتأخّرين، لا الرافعي في شرحيه، ولا النووي في «شرح المهذب» ملى تتبعه، ولا ابنُ الرَّفعةِ في «الكفاية» مع حرصه على تتبع ما زاد على الشيخين، ولا السبكي، ولا أحدُ ممن تكلم على «الروضة» كصاحب «المهمات» و «الخادم».

وَهِيَ محلُ نظرٍ، وهي التي أوجبتْ لي التوقَّف في مسألةِ المفارقةِ. والتَّحقيق أنَّ الركعة اسمٌ لجميع أركانِ الواحدةِ من إعدادِ الصَّلاةِ من القيامِ إلى مثلِهِ أو إلى التحلُّلِ، وإخراجُ التشهَّدِ والسَّلامِ عن مسمَّى الركعةِ بعيدُ جدًّا. والأحوط عدم (١٠) تجويز المفارقة قبل السلام ليتحقَّق مُسمَّى الركعة المعتبرةِ في إدراك الجمعة (١٠).

والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢٧) في نسخة تونس المذهب.

<sup>(</sup>٢٨) كلمة وعدم، ساقطة من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٢٩) في الأصل الركعة، والتصويب من الحاوي المطبوع.

# الفهارس العامة

فهرس الأهاديث والآثار فهرس الأعلام فهرس الكتب

## فهرس الأهاديث والآثار

			•
1 8			ــ أن الفرقة الثانية يصلُّون مع الإمام ركعة
۱٥			ــ إنها أربعة ركعات، في كل ركعة خمسة وسبعون تسبيحة
۱۳			ـ من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلُّع الشمس فقد أدرك الصبح
١٤	٤	۱۳	ـ من أدرك من الجمعة ركعة فليصلّ إليها أخرى
١٥	÷		_ يصلي أربع ركعات

# فهرس الأعلام

1 •	الإسْنَوي: (إبراهيم بن هبة الله)
71 2 71	البغوي: (الحسين بن مسعود)
17	البعوي : (محمد بن عيسى بن سورة)
71	
17	الحاكم (محمد بن أحمد الذهبي)
17	ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني)
	ابن خزيمة (محمد بن إسحق)
17	أبو داود (سليمان بن الأشعب)
11	الدميري (محمد بن موسى)
14:14:4	الرافعي (عبدالكريم بن محمد)
17.17.1.4	ابن الرفعة (أحمد بن محمد)
۱۷،۱۱،۷۱	بين بوك رسم بن تقى الدين السبكي (علي بن عبدالكافي)
9	•
17	الشافعي (محمد بن إدريس)
	صاحب التنبيه
17	ابن ماجه (محمد بن يزد القزويني)
11	جلال المحلي (محمد بن أحمد)
14 :15 :4	النووي (يحييٰ بن شرف)

## فهرس الكتب

17	أمالي ابن حجر
17	التنبيه
171	تهذيب البغوي
17	الخادم
14	الروضة
14.4	شرح المهذب
٩	شرح المنهاج
17	صحيح ابن خزيمة
17	صحيح الحاكم (المستدرك)
17,14,14	الكفاية
11 69	المتهاج
14	المهمات

### المصادر والمراجع

- ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تح. عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ودار البيان، ١٩٧١/١٣٩١.
- \_الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي (ت ٩١١)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت \_ لبنان \_ ١٩٧٥/١٣٩٥ .
- \_سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، إعداد وتعليق: عزت الدعاس ورفيقه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت \_ لبنان \_ ١٩٦٩/١٣٨٩.
- ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تح. أحمد محمد شاكر، ط١، البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٧/١٣٥٦.
- ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٢/١٣٧٢ .
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحق بن خزيمة (ت ٣١١) تح. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠هـ.
- \_صحيح البخاري بحاشية السندي، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- \_ صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت \_ لبنان \_ ، ١٩٧٧م.

- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- المصنف، لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، بعناية عبدالخالق خان الأفغاني، حيدر آباد، الهند، ١٩٦٦/١٣٨٦.
- المعجم الأوسط، للطبراني، تح. د. محمود الطحان، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٥/١٤٠٥.

## المتويات

المقدمة ه المقدمة و النص المحقق الفهارس العامة و المعامة و المعام
النظن المحس
الفهارس العامة
فهرس الأحاديث والأثار
فهرس الأعلام
فهرس الكتب
المصادر والمراجع
المحتويات ت